

السادس من مسودة معاهدة السلام ، والى جانب مصر في البند الثاني من تلك المسودة . أي أن واشنطن توافق إسرائيل على عزل مصر عن العالم العربي ، بدعمها ضرورة ان تأخذ المعاهدة مع إسرائيل افضلية على اية معاهدة اخرى ، بين مصر واية دولة اخرى . وهذا بطبيعة الحال ، يتلاءم مع المخطط الاميركي لاقامة الحلف الجديد ، الذي لا بد وان تكون له الافضلية على اية ارتباطات اخرى لمصر مع الدول العربية خاصة . ولكن واشنطن تؤيد مصر في ضرورة البدء في تنفيذ الادارة الذاتية ، لتوفر الغطاء العربي للسادات من جهة ، ولشراك الاردن في التسوية من الاخرى . وبينما تريد إسرائيل ان تكون المعاهدة مع مصر ثنائية في جوهرها ، فان الولايات المتحدة لا تعارض ذلك ، وانما تريد للمعاهدة ان تصاغ في نمط يمكن تطبيقه مع اطراف عربية اخرى ، قد تدخل التسوية . ولكن الولايات المتحدة ، وكذلك مصر ، توافقان على بقاء الجيش الاسرائيلي في مواقع محددة في الضفة والقطاع ، ولا تعترضان على بقاء المستوطنات الاسرائيلية هناك . وهما تطالبان إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات الجديدة في المناطق المحتلة ، ولكنهما لا تعترضان على تكثيف المستوطنات القائمة . والجدير بالذكر ان مسودة المعاهدة هذه قد صيغت على ايدي موظفين في الادارة الاميركية ، كحل وسط بين مقترحات الوفدين ، الإسرائيلي والمصري . وقد وافق عليها الوفد المصري ، برئاسة وزير الحربية الجديد ، وعضوية وزير الخارجية . ثم عادت الحكومة المصرية وتراجعت عن قبول هذا ، في حين اعلنت إسرائيل قبولها للمسودة ، وتمسكها بها . ووقفت الولايات المتحدة الى جانب مصر في ضرورة ادخال بعض التعديلات على مسودة الاتفاقية . وعلى هذا الاساس توقفت المفاوضات .

وهناك بعض الخلاف بين حكومة بيغن وادارة كارتر ، على حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تطلبها الاولى من الثانية ، مقابل اخلائها المنشآت العسكرية في سيناء ، وتمويل بناء الخطوط الجديدة والقواعد الجوية البديلة . وتطلب إسرائيل مبلغ ٢٥ مليار دولار من واشنطن ، تعويضا لها على ذلك . ولم توافق الولايات المتحدة على الالتزام بذلك المبلغ ، نظراً لما قد يثيره ذلك من معارضة داخلية في أمريكا ، خاصة وأن مسألة « المساعدات الاقتصادية الاميركية » ، الى الدول الاخرى ، تلعب دورا كبيرا في الانتخابات للرئاسة الاميركية ، وهي لا تحظى بتأييد واسع في صفوف الناخبين الاميركيين . وقد عرض بيغن على ادارة كارتر ان يكون المبلغ المطلوب قرضا طويل المدى ، وبفائدة صغيرة ، فأثار ذلك معارضة شديدة في إسرائيل ، اضطرت بيغن الى التراجع والسكوت . وما تزال هذه المسألة قيد الحوار . وكذلك فان إسرائيل ، اسوة بما فعلته في اتفاقية سيناء الثانية ، ستطالب بتأمين مصدر مضمون لاحتياجاتها من النفط ، وكذلك تغطية بعض تكاليف ذلك . وتأخذ هذه المسألة